2.3 بالمئة ارتفاع مؤشر ستاندرد اند بورز للأسواق الخليجية في يونيو

«الوطني للاستثمار»: البورصة الكويتية رابع أفضل بورصات العالم أداءً خلال 2019

- 9.2 بالمئة ارتفاع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة للأشهر الستة الأولى من العام
- تجدد الآمال في احتواء التصعيد بين أميركا والصين وراء عودة ارتفاع الأسواق العالمية
- توقعات بخفض الفائدة خلال يوليو الجاري ومعدل متوسط الفائدة عند 2.1 بالمئة في 2020

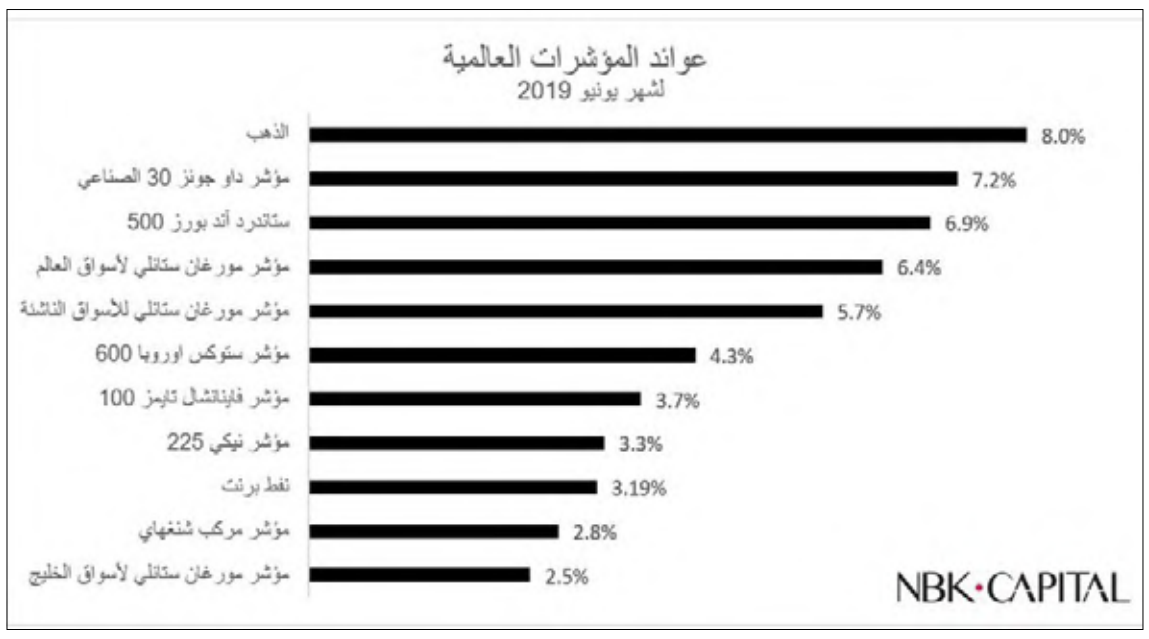

ذكر التقرير الشهري الصادر عن شركة الوطني للاستثمار ان البورصة الكويتية سجلت أفضل أداء سنوي منذ بداية العام مقارنة بالأسواق الخليجية، حيث بلغ الأداء الكلي للنصف الأول من العام إلى 14.82% وهو أعلى مستوى بين أقران دول مجلس التعاون الخليجي، لتصبح بذلك رابع أفضل بورصات العالم الرئيسية اداءً والأولى خليجياً منذ بداية 2019، فيما حقق الأداء العام للبورصة في الربع الثاني نمواً ليصل إلى 3.8%، كما ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1.75%.

وارتفع مؤشر ستاندرد اند بورز للأسواق الخليجية بنسبة 2.38 % في شهر يونيو عائدا إلى المنطقة الإيجابية للربع الثاني مع ارتفاع بنسبة 1.09 %. وأغلق المؤشر في النصف الأول من العام مرتفعاً بنحو 10.8% مدفوعاً بأداء قوي في المملكة العربية السعودية والكويت. وتمكن مؤشر تداول السعودي من إنهاء شهر يونيو مرتفعا بنسبة 3.58% متقدما على أداء الأسهم الخليجية. وتلته البحرين وقطر بعائدات شهرية بلغت 2.62% و1.78% على التوالي. تبعهم مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية عن كثب.

واحتل السوق السعودي المرتبة الثانية بعد الكويت بنسبة 12.71%. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، حقق سوق دبي عائداً بنسبة 1.46 % مقابل خسارة 0.47– % في أبو ظبي. وبالتالي يكون أداء سوق دبي منذ بداية العام وصل إلى 5.09 % مقابل 1.32 % في أبو ظبي. وكانت سلطنة عمان السوق الخليجية الوحيدة ذات الأداء السلبي لهذا العام بعد انخفاضها بنسبة 1.25% في يونيو، ليصل إجمالي خسائرها لهذا العام إلى 10.15%.

الأسواق الناشئة

كما ارتفعت الأسواق الناشئة بينما كان أداءها نوعاً ما أقل من أداء الأسواق المتقدمة نسبياً. وارتفع مؤشر MSCI EM بنسبة 5.70 % في يونيو لاستعادة معظم الخسائر المسجلة في نهاية مايو وإغلاق الربع الثاني بانخفاض هامشي عند 0.31– %. وارتفع المؤشر بنسبة 9.22 %. للأشهر الستة الأولى من عام 2019. من بين الفائزين البارزين كان مؤشر بورصة إسطنبول 100 الذي أضاف 6.51% ومؤشر إيبوفيسبا البرازيلي بنسبة 4.06%. وشهدت الأسواق الآسيوية الناشئة أيضاً شهراً قوياً حيث ارتفع مؤشر MSCI Asia–ex Japan بنسبة 6.06%. أما في الهند، فاستسلم مؤشر NIFTY 50 لضغوط البيع بعد ارتفاعه القياسي في بداية يونيو ليغلق الشهر بانخفاض بنسبة 1.12%.

الأسواق العالمية

تمكنت الأسواق العالمية من استعادة جميع الخسائر التي تكبدتها في مايو الماضي وذلك بعد انهيار المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتمكنت من استئناف مسارها الصعودي المستمر منذ بداية العام. وكانت الأسواق مدعومة بتجدد الآمال في احتواء التصعيد بين الولايات المتحدة والصين بشأن التعريفات التجارية وعودة البلدان إلى طاولة المفاوضات. وقد تحقق شيء ما بالفعل خلال اجتماعات مجموعة العشرين في طوكيو مؤخراً، حيث التقى رئيسا الولايات المتحدة والصين ووافقا على تعليق العمل بالتعريفات الجديدة واستئناف المحادثات التجارية.

في وقت سابق من الشهر، صوت مجلس الاحتياطي الفيدرالي 9–1 للحفاظ على سعر الفائدة دون تغيير في النطاق المستهدف من 2.25 % إلى 2.50 %. وعلى الرغم من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لم يتوقع رسمياً تخفيض سعر الفائدة حتى عام 2020 وفقا لجدول التوقعات الاقتصادية، لا يزال السوق يتوقع خفضاً يمكن أن يأتي في يوليو. وأظهرت جدول توقعات الفائدة (Dot–plot) معدل متوسط الفائدة عند 2.1 % في عام 2020 بانخفاض عن 2.6 % في توقعاتها لشهر مارس. كذلك أظهرت التوقعات أن يكون معدل التضخم أقل من المستوى المستهدف حيث تراجعت أرقام التضخم الرئيسية في نفقات الاستهلاك الشخصي (core PCE inflation) إلى 1.5% لعام 2019 بانخفاض عن 1.8% في مارس. ولامست عوائد سندات الخزانة لمدة عشر سنوات مستوى 2.0 % لأول مرة منذ نوفمبر 2016 بعد أن انخفضت من حوالي 2.50 % منذ بداية مايو. ولا تزال المخاوف بشأن ضعف الاقتصاد الأمريكي قائمة في الخلفية، حيث بقي قطاع التصنيع الأمريكي ضعيفًا إلى حد ما، حيث انخفض مؤشر ISM الصناعي إلى 51.7 في يونيو من قراءة بلغت 52.1 في مايو.

المؤشرات الدولية

وشهدت المؤشرات الدولية شهراً قوياً حيث ارتفع مؤشر MSCI AC World بنسبة 6.36% ليغلق الربع الثاني عند 2.93% ويسجل أداءً في منتصف العام عند 14.88%. وسجلت المؤشرات الرئيسية في الولايات المتحدة عوائد قوية لشهر يونيو، حيث استعادت جميع خسائرها في الشهر السابق واقتربت من مستويات قياسية جديدة. وارتفع مؤشر SP 500 ومؤشر Down Jones الصناعي بنسبة 6.89% و7.19% وسجلا عوائد لأول ستة أشهر من العام بنسبة 17.35% و14.03% على التوالي. وأغلق مؤشر ناسداك لشركات التكنولوجيا شهر يونيو عند 8.006.24 مرتفعاً بنسبة 7.42% لشهر يونيو، و3.58% للربع الثاني، و20.66% للنصف الأول من العام.

مؤشرات اوروبا

وفي أوروبا، كانت الصورة متشابهة إلى حد كبير مع ارتفاع واسع النطاق عبر الأسواق. وارتد مؤشر Stoxx Europe 600 بنسبة 4.28% حيث عاد إلى المنطقة الإيجابية للربع الثاني بنسبة 1.52%. وارتفع مؤشر DAX الألماني بنسبة 5.73%، في حين ارتفع مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة 6.36% حيث سجلا 17.42% و17.09% للنصف الأول من العام. ومع ذلك، استمر الضعف في نشاط التصنيع، حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي ماركيت إلى 47.6 في يونيو من 47.7 في مايو وتوقعات السوق من 47.8.

وفي المملكة المتحدة، أنهى مؤشر فوتسي 100 شهر يونيو بارتفاع 3.69 % عاكساً خسائر الشهر الماضي ومغلقاً الربع الثاني في المنطقة الخضراء. وارتفع المؤشر 10.37 % للنصف الأول من العام. وسجل مؤشر مديري المشتريات التصنيعي ماركيت 48.0 في يونيو بانخفاض عن 49.4 في الشهر السابق، مواصلاً تراجعه الذي بدأ في نهاية عام 2017.

وفي اليابان، أظهرت أرقام الناتج المحلي الإجمالي المنقحة للربع الأول من عام 2019 نمواً بنسبة 2.2%، أي أعلى بنسبة 0.1% من البيانات الأولية التي أظهرت 2.1% في وقت سابق. وبالنسبة لنشاط التصنيع، أظهر مؤشر مديري المشتريات الصناعي (Nikkei) انخفاضاً طفيفاً إلى 49.3 في يونيو مقارنة بالقراءة السابقة التي بلغت 49.8. ومع ذلك، انضمت أسواق الأسهم إلى الارتفاع العالمي حيث ارتفع مؤشر نيكي 225 بنسبة 3.28 % في يونيو عائدا إلى المنطقة الإيجابية للربع الثاني عند 0.33 %، في حين ارتفع بنسبة 6.30 % خلال النصف الأول من العام.

ضمن شراكتهما الاستراتيجية لأكثر من 15 عاماً

«زين» ترعى برنامج «كُن» بالتعاون مع «لوياك»

طلاب برنامج كُن مع مسؤولي زين ولوياك

أعلنت زين عن رعايتها لبرنامج "كُن" لريادة الأعمال الاجتماعية وهو البرنامج الذي يأتي بالتعاون مع كلية بابسون الأمريكية في بوسطن، وذلك ضمن شراكة زين الاستراتيجية مع مؤسسة "لوياك" الغير ربحية لتنمية وتطوير الشباب والذي أقيم في مركز التعليم المستمر في الجامعة الأمريكية في الكويت.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أن رعايتها لبرنامج "كُن" لريادة الأعمال الاجتماعية تأتي ضمن شراكتها الاستراتيجية لمؤسسة "لوياك" التي تمتد هذا العام لأكثر من 15 سنة متواصلة، وهي الشراكة التي تأتي تحت مظلة استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، والتي ترتكز بشكل كبير حول تنمية وتطوير قطاع الشباب والتعليم وبالأخص فيما يتعلق بتنمية مجالات ريادة الأعمال لدى الفئات العمرية الشابة.

وأوضحت زين أن برنامج "كُن" لريادة الأعمال الاجتماعية يُعتبر أحد أحدث برامج مؤسسة "لوياك"، وهو يهدف بشكل أساسي إلى تطوير ريادة الأعمال الاجتماعية لدى الشباب من أعمار 12–16 عاماً على مدى 6 أسابيع في الجامعة الأمريكية في الكويت، وهو يأتي بالتعاون مع كلية بابسون في بوسطن التي تُعتبر إحدى أرقى المؤسسات التعليمية المختصة بريادة الأعمال في الولايات المتحدة وحول العالم.

وأضافت زين أن دعمها لبرامج "لوياك" هذا العام سيشمل مجموعة كبيرة من البرامج والأنشطة التعليمية التي تعنى بتنمية مختلف المهارات لدى الشباب، منها برنامج "كُن" لريادة الأعمال الاجتماعية، وأكاديمية "لوياك أي سي ميلان لكرة القدم"، وغيرها. وأشارت الشركة إلى أنها تقوم أيضاً من خلال شراكتها الاستراتيجية مع "لوياك" بتدريب المئات من الطلبة الملتحقين في برنامج "لوياك" الصيفي على مدار السنوات الماضية، والذين تستضيفهم في كافة أقسام الشركة ليتدربوا على أجواء العمل الحقيقية بالشكل الذي يُضيف العديد من المهارات إلى سيرتهم المهنية، هذا بالإضافة إلى تقديم المكافآت المالية لهم تقديراً لمجهودهم وتشجيعاً لإبداعاتهم.

وتفخر زين بكونها أحد الشركاء الاستراتيجيين لمؤسسة "لوياك" منذ تأسيسها، وخاصة أنها تُعتبر أحد أهم وأبرز المشاريع الوطنية التي تعنى بالشباب بمختلف فئاتهم العمرية وتوّفر لهم البيئة الصحية التي من شأنها أن تطوّر من مواهبهم وتتبنى هواياتهم المختلفة ضمن إطار ترفيهي وتعليمي واجتماعي.

رعا الجلسة السادسة في «القمة الاقتصادية العربية البريطانية 2019»

«المركز»: «التقنيات» تمكّن القطاع المالي من تحقيق التنمية العالمية المستدامة

مناف الهاجرييدير الجلسة السادسة

أدار الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي "المركز"، مناف عبد العزيز الهاجري، الجلسة السادسة من مؤتمر "القمة الاقتصادية العربية البريطانية لعام 2019" برعاية "المركز"، والذي عقد في العاصمة البريطانية لندن، يوم الأربعاء الموافق 3 يوليو 2019، بمشاركة غرفة تجارة وصناعة الكويت. وشارك في الجلسة النقاشية نخبة من خبراء القطاع المالي والتقنيات المالية لمناقشة مجموعة من المحاور من بينها صناعة التقنيات المالية الحديثة وأثرها على قطاع المال والأعمال، وفرص الاستثمار المحتملة في المملكة المتحدة والبلدان العربية في قطاع التقنيات المالية، وبحضور نخبة من قادة الأعمال والجهات الحكومية والغرف التجارية وغيرهم من الشخصيات الاقتصادية من الجانبين العربي والبريطاني.

وتساءل المتحدثون في الجلسة حول ما إذا كنا سنشهد في الدول العربية اتجاهاً تتفوق فيه العملات المشفرة على العملات التقليدية، على الأقل في السنوات الخمس المقبلة. وأوضحت المناقشات أنه على الرغم من أن القطاع المالي سيكون المشتري الرئيسي لهذه لتقنية، فإن الابتكار في المنطقة لا يزال بمراحله المبكرة.

وفي مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتحديات التي تواجهها حكومات الدول العربية جراء تذبذب أسعار النفط، فإن الشراكة بين بريطانيا بما لها من تراث عريق في مجال الابتكار من ناحية، وبين الدول العربية باحتياجاتها الكثيرة، يجب أن تصبو لرفع تصنيفات الدول العربية في المؤشرات التنافسية العالمية.

وبالنسبة للقطاع المصرفي الكويتي وقطاع الأصول، اللذين يتسمان بمكانة راسخة ودور قوي في الاقتصاد الوطني، فإن التقنيات المالية تعني التحول مع احتفاظ المؤسسات التقليدية بالصدارة. ومن غير المرجح أن يكون القطاع المالي، الذي يعد أحد القطاعات الأكثر تنظيماً، هو المكان الطبيعي للابتكار والبحث والتطوير في التقنيات المالية والعملات المشفرة، حيث تتعلق تقنيات سلسلة الكتل بالابتكار، الأمر الذي يتواجد في البيئات الأكثر نضوجاً من حيث التعليم وتوافر المواهب والمهارات. إلا أنه من حسن الحظ أن جميع اللاعبين في مجال التقنيات المالية عابرين للحدود. وعلى التقنيات المالية أن تمكّن القطاع المالي من تحقيق الاندماج المجتمعي لكافة شرائح المجتمع وفتح أبواب الشراكة مع الجميع، تحقيقاً لأهداف التنمية العالمية المستدامة وتعزيز التنافسية، وهو ما يرتكز عليه القطاع المالي الذي يجب أن يحقق الاندماج المالي للأشخاص والشركات في الاقتصاد عبر الوصول إلى خدمات أو منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة. وأوضحت المداخلات في الجلسة أنه في ظل سيناريوهات المصارف الجديدة الناشئة، قد يعمل أصحاب القرار وشركات التقنيات المالية كشركاء، مما يؤدي إلى تمكين العملاء من استخدام العديد من مزودي الخدمات المالية بدلاً من البقاء بجانب شريك مالي واحد. ولذلك، يعرف صانع السياسة الحكيم كيفية تهيئة الظروف وتأمين الموارد المؤهلة، وتطوير درجة تحمل المخاطر للتعامل مع تطورات التقنيات المالية.

وفي كثير من النواحي، فإن هذا هو ما تفعله حكومات الدول العربية والبنوك المركزية، فهي تبني برامج لبناء القدرات وتهيئ الظروف لمواكبة التغيير. وقد أجرت الكويت العديد من التعديلات على مدار العامين الماضيين لتحسين المناخ العام للاستثمار في البلاد وجذب الاستثمار العالمي. ومن شأن النمو في السوق المالي أن يساعد في تطوير التقنيات المالية في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية، والاكتتاب، والتدقيق، والضرائب، والخدمات المحاسبية، التي تواكب رؤية الكويت على المدى الطويل؛ وهي التنويع الاقتصادي.

الذهب يرتفع في السوق الكويتي بدعم الأسعار العالمية

ارتفع متوسط سعر بيع الذهب في السوق الكويتي 0.5 بالمائة خلال تعاملات أمس الاثنين، تزامناً مع نمو السعر العالمي للمعدن النفيس.

وبحلول الساعة 11:56 صباحا بتوقيت الكويت، سجل سعر بيع الذهب عيار 24 في الكويت نحو 13.75 دينار للجرام، بنمو 0.51 بالمائة عن مستواه أمس الأحد البالغ 13.68 دينار.

وبلغ سعر بيع الذهب عيار 21 نحو 12.03 دينار لكل جرام، مقابل 11.97 دينار للجرام بالأمس، بنمو 0.50 بالمائة.

وفيما يلي جدول يعرض أسعار بيع الذهب في السوق الكويتي:

وعلى مستوى الأسواق العالمية، ارتفع السعر الفوري للمعدن النفيس بنسبة 0.44 بالمائة، إلى 1405.57 دولار للأوقية.

وسجل سعر بيع الذهب للعقود الآجلة تسليم أغسطس المقبل 1407.50 دولار للأوقية، بنمو 0.53 بالمائة.

سبائك ذهب

تابعة لـ«الامتياز» توقع عقداً مع «نفط الخليج»

أعلنت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية عن قيام إحدى شركاتها التابعة بنسبة 50.69 بالمائة، بتوقيع عقد مع الشركة الكويتية لنفط الخليج بقيمة 9.59 مليون دينار. وبحسب بيان الشركة للبورصة الكويتية أمس الاثنين؛ فإن العقد مدته 4 سنوات، ويختص بالخدمة الميدانية وصيانة مضخات النفط والتابع للعمليات المشتركة بالوفرة – الشركة الكويتية لنفط الخليج.

وتوقعت "الامتياز" أن تُحقق الشركة التابعة نسبة هامش ربح قدرها 2 إلى 4 بالمائة من قيمة العقد، موضحة بأن هذه النسبة مُتغيرة.

وقالت "الامتياز" في البيان إن حصتها من الأرباح ستكون بحسب نسبة ملكيتها في الشركة التابعة البالغة 50.69 بالمائة، وتُحتسب من صافي الربح وفقاً لنسبة الإنجاز المُقدر. وأفصحت الشركة عن ترسية العقد السابق في 24 يونيو الماضي، وذلك قبل الإعلان الرسمي اليوم عن توقيع العقد.

كانت أرباح "الامتياز" تراجعت 82.9 بالمائة في الربع الأول من العام الجاري، لتصل إلى مليون دينار، مقابل 5.85 مليون دينار في الربع المقارن من 2018. وتوقع المحلل المالي للأسواق، أحمد جاسم القمر أن تُحقق "الامتياز" أرباحاً نصف سنوية بقيمة 22 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 12.3 مليون دينار في الفترة المماثلة بالعام الماضي، بارتفاع نسبته 79 بالمائة.